

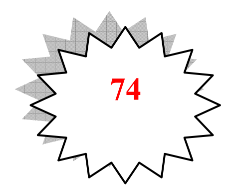
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التـعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة فرحات عباس- سطيف

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



بالتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي



المؤتمر العلمي الدولي

التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة

أيــام 07/08 أفريــل 2008

عنوان المداخلة

التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

إعداد الدكتور: الطيب لحيلح
Tayeb_lhilah@gawab.com
جامعة قسنطينة

التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

الملخص

ينطلق هذا البحث من أن خصائص التمويل الإسلامي تختلف عن خصائص غيره وهو التمويل الوضعي، هذه الخصائص هي التي تجعل التمويل الإسلامي الأقدر على توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة. والبحث يتعرض في نقطة أولى إلى التنمية المستدامة من خلال سؤال: التنمية المستدامة ... لماذا؟. ثم يتعرض في نقطة ثانية إلى خصائص التمويل الإسلامي. ويتعرض، في نقطة أخيرة، إلى مزايا التمويل الإسلامي مقارنة بمزايا غيره من التمويلات، إن وجدت هذه المزايا، وخاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة.

مقدمة.

في بداية السبعينات بدأ العالم يدرك خطورة ما أسفر عنه تطبيق نموذج التنمية التقليدي، من استنزاف للموارد وتلويث للبيئة، فعقدت مؤتمرات للأمم المتحدة للبحث عن طريق يضمن الوفاء باحتياجات الحاضر مع عدم التضحية باحتياجات جيل المستقبل، فكان المؤتمر الأول في استوكهولم عام 1972 حيث تمت مناقشة قضايا البيئة لأول مرة, وتم تشكيل لجنة عالمية معنية بالتنمية والبيئة برئاسة وزيرة خارجية السويد "بروندلاند" التي نشرت تقريرها في عام 1987 وفيه ورد مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة.

عرف التقرير التنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تتيح للجيل الحالي الوفاء بمتطلباته دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بمتطلباتها أيضا"[1]وهو ما يعني أن التنمية المستدامة هي عملية اجتماعية واقتصادية وبيئية, فأما أنها عملية اجتماعية فلأنها تهتم بمتطلبات الإنسان كلها ومن بينها المتطلبات الاجتماعية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم .... وغيرها من المتطلبات, وأما كونها اقتصادية فلأنها تهتم تسعى للحفاظ على حياته من خلال توفير السلع اللازمة للأكل والسكن والتنقل... وغيرها من السلع التي تؤدي إلى أن يحيا الإنسان حياة فردية مناسبة.

أما كونها بيئية فلأن نموذج التنمية السابق قد أدى إلى الإضرار بالبيئة المحيطة بالإنسان، والتي توفر له مصادر الحياة، من هواء ونبات وتربة ومياه... وغيرها من العناصر التي يؤدي فقدها إلى تهديد حياة الإنسان.

لماذا التنمية المستدامة؟

قد يستنتج القارئ للأسطر أعلاه أن منهج التنمية التقليدي الذي سعى إلى توفير السلع والخدمات للأعداد المتزايدة من البشر قد أضر بالبشر حاضرهم وقادمهم، لأنه كان يعتبر أن التنمية هي زيادة الدخل الوطني دون الاهتمام بما ينتج عن هذه الزيادة من تدمير للبيئة أو استنزاف للموارد أو تهديد الحياة الاجتماعية لحساب الحياة الفردية.

إن هذا العنوان يسعى إلى أظهار بعض السلبيات التي نتجت عن نموذج التنمية التقليدي.

أولا: ظاهرة التصحر. التصحر هو تدهور خصوبة التربة، وتحولها إلى مساحات فقيرة بالحياة النباتية والحيوانية. أي أن الأرض المتصحرة هي أرض لاتصلح للعيش فوقها. وقد بلغ مجموع المساحات المتصحرة في العالم حوالي 46 مليون كيلومتر مربع، يقع 28 % منها في العالم العربي[2]. ومعلوم أن الإنسان لايستطيع العيش في أرض صحراء، ولذلك فإن التصحر يؤدي إلى ثلاث ظواهر، الأولى هي نقص كمية الغذاء بفعل توقف الأرض عن العطاء. والثانية، زيادة ضغط السكان على الأراضي الخصبة في أماكن أخرى لاستعمالها كأرض سكنية. والثالثة، فقد التنوع الحيوي بفعل انقراض أغلب الكائنات الحية فوق الأراضي المتصحرة. وتقدر الخسائر، بفعل التصحر، على المستوى العالمي بنحو 42 مليار دولار سنويا[3].

ويقف وراء عملية التصحر هذه عاملان، أولاهما : الإنسان، من خلال عدة نشاطات منها الرعي المبالغ فيه للمناطق الرعوية والقطع الجائر للأشجار الغابية، والاستعمال المجحف للأراضي الزراعية، كل هذا جريا وراء الربح أو بمعنى آخر زيادة الدخل الوطني للجيل الحاضر دون الاهتمام بمصير الجيل القادم.

ثانيا: ظاهرة تلوث البيئة الطبيعية .تعرف البيئة الطبيعية على أنها المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، من هواء وماء وتربة. وتقول تقارير الأمم المتحدة بأن تلوث هذه العناصر وصل إلى مرحلة الخطر. فالهواء تلوث بفعل زيادة نسبة ما يسمى بالغازات الدفيئة في الجو والتي تتكون من ست أنواع من الغازات هي: بخار الماء وثاني أكسيد

الكربون وأكسيد النتروز والميثان والأوزون والكلوروفوكربون[4]، حيث أن زيادة هذه الغازات عن معدلها الطبيعي في الجو يؤدي إلى إشعاع حرارة أكبر من العادي في الجو- لأنها في العادة هي المسؤولة عن حرارة الأرض- ومن ثم ترتفع درجة حرارة الأرض، التي يقدر العلماء أنها سترتفع ما بين 1،5 و 5,8 درجات مع نهاية القرن[5] وهذا الارتفاع في درجات الحرارة سوف يؤدي إلى ذوبان الجليد في القطب الشمالي، وما يؤدي إليه من ارتفاع مستوى سطح البحر بحوالي أربعة أمتار ويؤدي إلى إغراق مدن كثيرة وإغراق الجزر المنخفضة, وإذا علم أن مايربو عن 60 % من سكان العالم يعيشون في إطار 100 كيلومتر من الساحل[6]، سيتعين عليهم الانتقال إلى أماكن أخرى غير مهددة بالإغراق, عرفنا حجم المعاناة التي تنتظر الأجيال القادمة، فإما أن يعيشوا في الصحراء أو يموتوا غرقا.

والماء تلوث أيضا بفعل وجود الغازات السابقة في الجو بنسب تفوق النسب الطبيعية، فتتحلل في المياه النازلة على شكل مطر، وتشكل ما يسمى بالأمطار الحمضية، التي تتفاعل مع المعادن السامة في الطبيعة وتنفذ بها إلى طبقات الأرض الجوفية وعندما يحاول الإنسان الاستفادة منها تتفاعل مع رصاص المواسير والمواد الأخرى التي تصادفها في طريقها إلى الإنسان فتسبب أمراضا كثيرة للإنسان وخاصة منها الإمراض المعدية.

أما التربة فتلوثها أيضا بفعل المطر الحمضي الذي ينزل في التربة فيقضي على البكتيريا التي تساعد النباتات على النمو. ولأن التربة تتغذى عليها الكثير من الكائنات الحية فإن وجود سم في التربة يؤدي إلى نفوق هذه الكائنات الحية فيختل التوازن الحيوي بفعل اختفاء الكثير من الكائنات التي يكون وجودها ضروري لحفظ التوازن.

ثالثا: نفاد الموارد. على الرغم من أن بعض الموارد لايُتوقع نفادها في الأمد القريب مثل المعادن وموارد الطاقة[7] إلا أن بعض الموارد الأخرى مهددة بالنضوب وأهمها المياه حيث يتوقع زيادة الطلب على الماء، بفعل التصحر وبفعل الزيادة العادية الناتجة عن النمو المتزايد، إلى الحد الذي يجعل واحدا من كل 10 أنهار كبرى يخفق في الوصول إلى مصبه في جزء من السنة[8].

أما موارد الغذاء فتعتبر الأكثر تعرضا للنقص وهذا لعدة أسباب، فمن جهة التصحر الذي يضرب مساحات كبيرة، كما سبق، كما يهدد حوالي 120 مليون كيلومتر مربع تمثل

10%[9]، من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، بالتصحر. ومن جهة أخرى النقص الذي ستشهده إنتاجية الأرض بفعل الاستخدام المكثف للمبيدات، الذي يقضي على الكثير من العناصر التي تعمل على تخصيب التربة, إضافة إلى نتائج الاستخدام المكثف للأرض, والذي يؤدي إلى إنهاكها وبالتالي انخفاض إنتاجيتها.

إن الحل الذي تقترحه الدوائر المهتمة بقضايا التنمية والبيئة هو ترشيد الاستهلاك واستخدام التكنوجيا النظيفة, وحتى يتحققا فإن على العالم الآن بذل مجهودات فيما يتعلق بتغيير الوضع الحالي أولا للحفاظ على البيئة وثانيا لترشيد استهلاك المواد.

والخطوة الأولى للحفاظ على البيئة جاءت من اجتماع كيوتو في اليابان الذي دعا إلى وقف انبعاث الغازات الدفيئة التي تتسبب في حدوث التلوث وارتفاع درجة حرارة الأرض، والذي لم توقع عليه أهم الدول التي تضر عن طريق صناعتها بالبيئة وهي الدول الصناعية المتقدمة حيث تعتبر مسؤولة عن 70% من غاز ثاني أكسيد الكربون[10]، الذي يحتل المرتبة الأولى في الغازات المسببة لتلوث البيئة، حيث يتطلب الأمر إنفاق مبالغ كبيرة لوقف الانبعاث فوق النسبة التي تستطيع الطبيعة امتصاصها. فيقدر أن الولايات المتحدة وحدها عليها أن تنفق حوالي 400 مليار دولار لتفي بالالتزامات الدولية المطلوبة وهي خفض انبعاث الغازات الست بنسبة 5,2% بحلول عام 2012 مقارنة بعام 1990[11] مع العلم أنها المسؤولة عن نسبة 24% من حجم الغازات المنبعثة في العالم، وقد رفضت الولايات المتحدة المصادقة على هذه المعاهدة لتبقى توصياتها حبرا على ورق.

إن التنمية التي يريدها المجتمع الدولي بعد قمة التنمية والبيئة في ريودي جانيرو هي تنمية تكون تكلفتها كبيرة على المدى القصير بسبب وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، وبالتالي فإن المستثمر الذي كان يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة من خلال تعظيم الربح لن يستطيع الاستمرار في توجهه هذا بسبب ما تفرضه عليه المعاهدات الدولية من مراعاة مصلحة المجتمع بأفراده الحاليين وأفراده القادمين. وهنا يظهر التناقض، في النموذج الوضعي، بين التزامات المستثمر اتجاه المجتمع بطرفية: الحالي والقادم، وموقف هذا المجتمع من المستثمر في حالة تحقيق الخسارة، فالمستثمر يمنع من تحقيق ربح، إذا كان تحقيق هذا الربح يلحق الضرر بالمجتمع، ولا يقف معه المجتمع في حالة تحقيقه الخسارة التي تنتج جراء التخلي عن جزء من النشاط، الذي

يضر بالمجتمع. فكيف يطلب من المستثمر مراعاة مصلحة المجتمع الذي لم يقف معه في حالة تحقيق خسارة بسبب تخليه عن المشاريع التي تضر بهذا المجتمع؟

إن هذا التناقض غير موجود في النظام الاقتصادي الإسلامي بسب خصائص التمويل في هذا النظام.

خصائص التمويل الإسلامي.

يتميز التمويل الإسلامي بخصائص تميزه عن أي تمويل آخر، منها:

1- يتم الحصول عليه بدون تكلفة، والتكلفة هي المبلغ الذي يخصم من الإيراد قبل الوصول إلى الربح. هذه الخاصية تجعل المستثمر المسلم يحقق ربحا أكبر من غيره - عند تشابه الظروف الأخرى – وبالتالي إذا تم الاستثمار في مشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة فإن الربح المتبقي للمستثمر في النظام المسلم أكبر من الربح المتبقي – إذا تبقى- للمستثمر في النظام غير المسلم بسبب وجود التكلفة المفروضة على استخدام رأس المال، وهي الفائدة الربوية . وهذا ما يجعل النظام الإسلامي أقدر على قيادة عملية تمويل التنمية المستدامة من غيره من الأنظمة الاقتصادية.

2- يوفر المال بصيغ مختلفة. وهذا التعدد في الصيغ التي يقدم بها التمويل تتناسب مع تعدد النشاطات الاقتصادية فكل نشاط أو مجموعة من الأنشطة تناسبها صيغة أو عدد محدد من الصيغ. فصيغ التمويل الإسلامي هي*:-

أ- صيغة المضاربة. وهي أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر فيه، على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه[12]. فإذا حصل ربح تتم قسمته حسب ما اتفقا عليه عند التعاقد، وإن تحققت الخسارة فهي على صاحب المال خاصة، وليس على العامل منها شيء[13]. وهذه الصيغة، وإن كان بعض الفقهاء لا يجيزها إلا في التجارة، حسب ما جرى عليه العرف في العصور الأولى للنظام الإسلامي، إلا أن البعض الآخر يجيز التعامل بها لتمويل العمل في كل النشاطات الاقتصادية على اعتبار أن النشاطات الاقتصادية كلها تحتاج إلى سفر وتنقل بين المدن والعواصم للتعاقد إما على الشراء وإما على البيع وإما على كليهما، فكل نشاط صار يتطلب

الضرب في الأرض، وليس التجارة وحدها. وهذه الصيغة يتم التعامل بها عندما يكون المستثمر لا يملك إلا خبرته في الاستثمار.

وصيغة المضاربة بدأ تطبيقها الآن في الغرب ولكن تحت مسمى آخـر هـو رأس المال المخاطر.

ب- المشاركة. وهي أن يشترك اثنان بماليهما، ليعملا فيـه بيـديهما وربحه لهما[14]. ويتم اقتسام الربح حسب نسبة مشاركة كل منهمـا فـي رأس مال الشركة، ويجوز أن ينفرد واحد منهما بالعمل مقابل حصة مـن الربح يُتفق عليها، على اعتبار أنه إذا انفرد بالعمـل صـار كالمضـارب بأموال الغير يحصل على جزء من الربح يُتفق عليه. وهذه الصيغة تصلح لإنشاء شركات المساهمة التي تتميز برأس مال ضخم، ولا يهـم النشـاط الذي تمارس عملها فيه سواء كان زراعة أم صناعة أم تجارة أم خدمات أخرى.

ت- السلم. وهو بيع آجل موصوف بعاجل، فالآجـل الموصـوف هـي السلعة، والعاجل هو الثمن، ولذلك يمكن إدراجها ضمن صـيغ التمويـل، حيث يحصل المسلم إليه على المال اللازم لتمويل نشاطه على أن يسـدد عن طريق السلعة التي ينتجها في وقت لاحق يُتفق عليـه بـين المسـلم والمسلم إليه. وهذه الصيغة يتم التعامل بها في النشاطات التي لا تحتـاج إلا إلى رأس المال العامل فقط، وعادة ما تكون مفيدة في القطاع الزراعي لتمويل عمليات الحرث والحصاد وما بينهما. وهي صـيغة تـؤدي إلـى تخفيض ثمن السلعة ومن ثم كبح جماح التضـخم، فمـن جهـة يحصـل المستثمر على المال بدون تكلفة، فتكون قيمة السلعة أقل من مثيلتها فـي النظام الاقتصادي غير الإسلامي, ومن جهة أخرى فإن السلعة تباع قبـل إنتاجها في وقت يكون المستثمر هو المحتاج إلى المال فيقبل بالسعر الذي يحقق له ربحا أقل فتعرض السلعة في السوق بأسعار منخفضـة تحقـق مصلحة الطرفين الممول(المسلم) والمستثمر(المسلم إليه)، ومن صـفات التمويل بالسلم أنه ليس كسابقيه- الخسارة يتحملها رأس المال – بل إذا لم يستطع المستثمر تسليم السلعة صار مبلغ التمويل دينا في ذمته.

ث- البيع التأجيري. وهو نوع آخر من أنواع التمويل لرأس المال الثابت، حيث يبدأ كعملية تأجير للآلات ثم ينتهي بالبيع، إذا أراد المستثمر، وذلك عندما يسترد صاحب السلعة كل المبالغ التي دفعها عند الشراء، وهذا النوع موجود في النظام الوضعي، وإن كان بصورة غير منتشرة.

ج- المرابحة. هي بيع برأس المال مع زيادة ربح معلوم، ويمكن النظر إليها على أنها بيع كما يمكن النظر إليها على أنها صيغة تمويل، فجانب البيع فيها عندما يكون الثمن حالا، أي أن المشتري يأخذ السلعة ويدفع الثمن كاملا، وأما جانب التمويل فيها عندما لا يدفع المشتري ثمن السلعة بل يطلب تأجيله إلى وقت لاحق، يسدد مرة واحدة أو على أقساط، وهو شكل من أشكال الائتمان التجاري المعروفة في الاقتصاد الوضعي. ويقترب من البيع بالتقسيط في أن الثمن، في حالة طلب المشتري، يقسط على دفعات يتم تسديدها لا حقا، ولكنه يختلف عنه في أن رأس مال البضاعة في المرابحة يجب أن يصرح به، عكس البيع بالتقسيط . وهي صيغة تستعمل لتمويل شراء الأصول الثابتة وكذلك المواد الأولية والأدوات واللوازم المكتبية. وهنا كذلك فإن الممول لا علاقة له بنتائج الاستثمار من ربح أو خسارة، فثمن السلعة يعتبر دينا في ذمة المستثمر.

وهنا يظهر تفرد وتميز الاقتصاد الإسلامي فيما يتعلق بتحفيز الاستثمار، فإذا كان المستثمر يخاف من نتيجة الاستثمار، فيمكنه استعمال صيغة المضاربة أو المشاركة، حسب وضعه المالي، وإذا كان لا يخاف من نتيجة الاستثمار فيمكنه الحصول على التمويل وفق صيغة السلم أو المرابحة.

مزايا التمويل بالصيغ الإسلامية.

إن التمويل غير الإسلامي يكون في صورة واحدة فقط، وهي الائتمان المصرفي، أي القروض**. وإذا كانت هناك مزايا للقروض، بالنسبة للمستثمر، فهي عندما يحقق ربحا فلا يشاركه فيه أحد، ومن ثم يتضخم رصيده وتتحسن حاله، ومن أجل ذلك فهو يرفع سعر السلعة إلى أقصى حد ممكن. أما بالنسبة للمقرضين، وهم جمهور المودعين والبنوك فإن التمويل الممنوح يحقق لهم مزايا لا تختلف درجتها باختلاف نتيجة النشاط، فإذا حقق المستثمر ربحا فإن الممول لا يحصل إلا على الفائدة المتفق عليها مسبقا، ويبقى الربح ، بمبلغه الكبير من نصيب المستثمر لوحده. أما إذا حقق الاستثمار خسارة فإن الممول لا يتحمل شيئا منها بل يطالب بمبلغ الفائدة من المستثمر، الذي يكون

في حالة ذهول من جراء الخسارة التي لحقت به، ويستغرق في التفكير فيما يجب عمله للنهوض من سقطته، وقبلها كيف يتمكن من تسديد التزاماته لدائنيه؟.

أما التمويل الإسلامي فإن له مزايا كثيرة أهمها:

أولا: يحرر الفرد من النزعة الأنانية، سواء كان ممولا أم مستثمرا. فالممول يتحمل الخسارة أو جزء منها، إذا وقعت من غير تعد أو تفريط من المستثمر، والمستثمر أيضا يتحرر من نزعة الأنانية حين يحقق أرباحا فيقوم بقسمتها مع الطرف الممول ولا يستأثر بها لوحده.

ثانيا: حصول كل طرف على الجزاء المتناسب مع الدور الذي قام به في التنمية. فرأس المال إن أدى توظيفه إلى إحداث تنمية، وهذا يتضح من خلال الأرباح المحققة، فإن عائده سيكون جزءا من الربح. وإن لم يؤد إلى تحقيق تنمية، ويتضح من الخسارة، فإن جزاءه سيكون تحمل الخسارة.

أما المستثمر، فإذا قام بدور في إحداث التنمية، وهذا يتضح من خلال الأرباح كذلك، فإن مكافأته تكون هي الحصول على جزء من الأرباح، حسب الاتفاق، وأما إذا لم يؤد نشاطه إلى إحداث التنمية، فكانت نتيجة النشاط خسارة، فيخسر جهده، إذا لم تنتج الخسارة عن تعد منه أو تفريط.

ثالثا: عدالة توزيع نتائج الاستثمار. فإذا تحقق ربح يوزع على كل الأطراف المشاركة في تحقيقه حسب الاتفاق المسبق، وإذا تحققت خسارة وزعت كذلك على الأطراف المشاركة في تحقيقها، فصاحب رأس المال يتحمل الجزء الناقص من رأس المال, والمستثمر يخسر الجهد الذي بذله طيلة فترة الاستثمار.

رابعا: توجيه التمويل إلى الاستثمار في المجالات التي تفيد المجتمع، وهذه أهم ميزة للتمويل الإسلامي في مجال التنمية المستدامة, فالمال مال المجتمع، ومن هذا المنطلق يجب أن يوجه لخدمة جميع أفراد المجتمع بإقامة المشاريع التي لا تعود بالضرر على المجتمع، الحاضر أو المقبل، ولا يمكن لأي طرف أن يدعي أنه يتحمل الخسارة لوحده وبالتالي يتصرف بالطريقة التي تحقق له الفائدة لوحده ، حتى ولو لحق الضرر بغيره. فالمستثمر، في حالة الخسارة، لا يخسر شيئا من رأس المال. والممولون لا يخسرون أكثر من المال الذي ساهموا به في الاستثمار موضوع الخسارة. وما دام الأمر هكذا فيمكن القول أن التمويل الإسلامي يوجه إلى الأنشطة التي لا تلحق ضررا بالمجتمع، ولا يوجد من يضار إذا وجه التمويل إلى تلك الأنشطة.

خامسا: توظيف الخبرات من أكثر من جهة للحكم على جدوى الاستثمار، وهذا لارتباط مصالح جهات كثيرة بنتيجة هذا الاستثمار، ومن ثم تقل المشاريع الفاشلة. فالممولون لا يقبلون على تمويل المشاريع التي يرون أنها فاشلة أو تلحق الضرر بهم وذلك عن طريق عدم توجيه الودائع الاستثمارية إلى تلك المشاريع أو يشترطون على البنوك التي يتعاملون معها عدم الاستثمار في تلك النشاطات*** . والبنوك، هي كذلك، لا تُقبل على تمويل المشاريع التي ترى أنها فاشلة أو تضر بالمجتمع، لأن الأموال التي بحوزتها هي أموال المجتمع، وهي وكيلة فقط عن المودعين، ويجب أن توجه لخدمتهم، فتمول المشاريع التي تحقق مصلحة المجتمع، وتبتعد عن تمويل المشاريع التي تضر

به. وأما المستثمرون فإنهم قد يختارون المشاريع التي تحقق لهم الربح فقط بغض النظر عن الضرر الذي يعود على أفراد المجتمع, والممولون جزء منهم، ولكن وقوف الممولين في وجههـم سـوف يمنعهم من أن يستثمروا في النشاطات التي تضر بالمجتمع.

الخلاصة.

تبين من خلال هذه الورقة أن التنمية وحماية البيئة مفهومان متناقضين إذا نظرنا إلى ذلك في المدى القصير, ولكن إذا أخذنا التنمية والبيئة في المدى الطويل فنجد أنهما متلازمان، فـلا تنميـة بـدون حماية البيئة، ولا حماية للبيئة بدون تنمية. وقد أضر أسلوب التنمية التقليدي، الذي ينظر إلى التنمية على أنها زيادة الدخل الوطني، بالبيئة أيما ضرر. وظهر بأن أسلوب تمويل التنمية الذي يعمـل فـي إطار نظام اقتصادي معين هو من الأسباب الرئيسة في حدوث هذا التدهور للبيئة, ولايتوقع أن يحقق العالم شيئا كبيرا في مجال التنمية المستدامة ما دام هناك جفاء بين صاحب التمويـل والمسـتثمر, ولذلك فإن نظام التمويل الإسلامي، بنظرنا، هو الأقدر على تحقيق التنمية المستدامة

الهوامش

[1] أكمل عبد الحكيم. التنمية المستدامة... ووقف الموت البيئي. من موقع على الإنترنت www.siiroline.org

[2] من موقع على الإنترنت twww.feedo.ne

[3] من موقع على الإنترنت www.geophysiconline.com

[4] من موقع على الإنترنت www.mee.jometeo.gov.jo

[5] من موقع على الإنترنت www.annabaa.org

[6] من موقع على الإنترنت http://salfacom.com

[7] الأمم المتحدة . تقرير الأمين العام لمؤتمر ريو دي جانيرو.التغير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة.ص24 من موقع على الإنترنت www.un.org

[8] من موقع على الإنترنت http://salfacom.com

[9] الأمم المتحدة. تقرير الأمين العام لمؤتمر ريو دي جانيرو التغير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة.ص43 من موقع على الإنترنت www.un.org

[10] الأمم المتحدة. تقرير الأمين العام لمؤتمر ريو دي جانيرو التغير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة.ص26 من موقع على الإنترنت www.un.org

[11] من موقع على الإنترنت http://news.bbc.co.uk

* تم التعرض للصيغ الأكثر تداولا.

[12] ابن قدامة . المغني. الجزء الخامس دار المنار. 1367هـ . ص 22.

[13] المرجع السابق مباشرة. ص 33.

[14] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية.الجزء الخامس. الطبعة الأولى. 1982 . مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. ص 323.

** على اعتبار أن التمويل عن طريق رأس المال المخاطر هي صيغة إسلامية، وهي جديدة على الاقتصاد الوضعي.

*** حيث يمكنهم ذلك عن طريق الودائع الاستثمارية المخصصة التي يمكن أن يشترطوا توظيفها في نشاط وعدم توظيفها في نشاطات أخرى.